جامعة الطائف
TAIF UNIVERSITY
جامعة الطائف

الحمل على المعنى
في صيغ جمع التكسير

د. حجاج أنور عبد الكريم
المدرس بقسم النحو والصرف والعروض بكلية دار العلوم جامعة القاهرة
والأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة الطائف

مجلة جامعة الطائف - الآداب والتربية (اللغة العربية وآدابها)
المجلد الثاني - العدد السابع - جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ - أبريل ٢٠١٢م

الملخص

يأتي هذا البحث بعنوان «الحمل على المعنى في صيغ جمع التكسير»، وهو يقوم بدراسة دور الحمل على المعنى في تفسير ما شذ أو ندر من كلمات أو صيغ جاءت مكسَّرة على خلاف ما يقتضيه الأصل ويفرضه القياس، وملاحظة أثر هذا المسلك اللغوي الدقيق في توجيه بعض مما خرج من هذه الصيغ على ما وُضِع من أصول وقواعد تحكم صياغة هذا الباب؛ وذلك للوقوف على ما للمعنى من دور في تفسير هذا الخروج أو العدول عن الأصل في صياغة هذا الجمع من جهة، ولمحاولة تقليل دائرة الشذوذ في هذا الباب وتقنينه بما يسوِّغ استعماله ويسمح به بدلاً من تركه وإهماله والحكم بعدم جوازه وذلك بوضعه أو إدراجه تحت قانون عام أو أصل من الأصول المقررة في البحث الصرفي والنحوي من جهة ثانية، وكذلك التنبيه من جهة ثالثة على شأن العرب في تمكُّنِ المعنى في أنفسهم وعلوِّه في تصورهم، وقدرتهم على التصرف في الأساليب اللغوية المختلفة في ضوء منه؛ بحيث يقدّمونه في كثير من الأحيان على اللفظ، كما هو الحال هنا. وقد جاءت هذه الدراسة في مبحثين؛ الأول: الحمل على المعنى في صيغ جموع القلة، والثاني: الحمل على المعنى في صيغ جموع الكثرة. ويتعرض كل منهما لما جُمِع من كلمات على نحو يخالف ما يقتضيه القياس في كل منها سواء في القلة أو الكثرة حملاً على المعنى.

مدخل:

لعل من أهم الظواهر اللغوية في تراث العربية ظاهرةَ الحمل على المعنى؛ إذ فضلا عن تعدد أشكال هذه الظاهرة وتنوعها، فقد شغلت مساحة كبيرة في البحث اللغوي، وتغلغلت في كثير من مسائله وقضاياه؛ حتى أضحت مسلكاً لغويًّا أصيلاً، وباتت ملمحاً بارزاً من ملامح الدرس النحوي والصرفي في العربية، وهو الأمر الذي يدل من جهة على مدى ما تتمتع به العربية من سَعَة أو اتساع في تصرّف مفرداتها، ومن غنى أو ثراء في بناء تراكيبها، ومدى ما توليه هذه اللغة من اهتمام أو مراعاة لجانب المعنى، كما يدل من جهة أخرى على قوة ملاحظة أصحاب هذه اللغة أنفسهم لهذا الجانب أو المستوى من المعنى، ومدى إدراكِهم له ووعيِهم به، وكذلك قدرتهم على التصرف في الأساليب اللغوية المختلفة في ضوء منه .

فالحمل على المعنى كما يقول ابن جني: «غورٌ من العربية بعيد، ومذهب نازح فسيح، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثوراً ومنظوماً، كتأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلاً كان ذلك اللفظ أو فرعاً، وغير ذلك»[1]. وقد عدّه النحاة بعد ذلك وسيلة من وسائل التأويل، وطريقاً من طرق التفسير والتحليل سواء على مستوى المفردات أو على مستوى التراكيب يجبرون به ما خرج على القياس وخالف القاعدة أو ما اطرد من كلام العرب، كما يعتمدون عليه في ضبط مادتهم اللغوية[2].

وجمع التكسير من الأبواب الصرفية التي يقوم فيها الحمل على المعنى بدور كبير؛ إذ يمكن في ظله تفسير كثير من جموع التكسير التي خرجت على الأصل وخالفت القياس. والواقع أن جمع التكسير وإن غلب عليه السماع، وكثر فيه الشذوذ، خاصة في الثلاثي، فإن هذا لم يمنع النحاة من الاجتهاد ومحاولة وضع بعض الأسس أو الأطر أو الضوابط العامة التي تحكم طريقة صياغة هذا الجمع. ونحن نرى أن هذه الضوابط قد صحت وسَلِمَت إلى حد كبير، وأن كثيراً مما خرج عليها لم يكن إلا لعلة معينة، كالحمل على الأصل، والحمل على النقيض، والحمل على الكثير، إلى غير ذلك مما هو منصوص عليه في تفسير كثير من هذه الجموع المخالفة، ومنها الحمل على المعنى. وفي هذا الإطار يأتي موضوع هذا البحث الذي جاء بعنوان: «الحمل على المعنى في صيغ جمع التكسير»، وأعني به: بيان دور الحمل على المعنى في تفسير ما خرج على القياس وخالف القاعدة من جموع التكسير؛ إذ كثيراً ما تخرج صيغٌ من هذا الجمع عما يقتضيه قياسها فتحمل على غيرها لسبب من المعنى؛ فالشيء قد يحمل على غيره لمناسبة بينهما، إما من جهة اللفظ، وإما من جهة المعنى[3].

ويسعى هذا البحث إلى محاولة تفسير بعض ما شذ عن قواعد هذا الجمع وأقيسته وخرج

عليها في ضوء هذا المسلك اللغوي الدقيق في الحمل على المعنى؛ وذلك للوقوف على ما للمعنى من دور في توجيه هذا الخروج أو العدول عن الأصل في صيغ هذا الجمع من جهة، ولبيان إلى أيّ مدى كان ما وضعه الصرفيون من قواعد وأقيسة سليماً وصحيحاً في ضبط هذا الجمع وتقنينه، وأن ما خرج عليها لم يكن إلا لسبب أو لآخر من جهة أخرى .

ولست أدعي في هذا البحث بعد ذلك أني قد أتيت على كل هذه الجموع المخالفة للقياس من هذه الجهة، وقمت بإحصائها وحصرها، ولكن حسبي أني اجتهدت في ظل ما توافر لي من مصادر ومراجع .

وقد رأيت أن تأتي هذه الدراسة في مبحثين ، يشتمل كل مبحث منهما على عدد من المسائل، وهذان المبحثان هما:

المبحث الأول: الحمل على المعنى في صيغ جموع القلة .

المبحث الثاني: الحمل على المعنى في صيغ جموع الكثرة .

المبحث الأول: الحمل على المعنى في صيغ جموع القلة

قسم النحاة جموع التكسير إلى قسمين: جموع قلة، وجموع كثرة، ثم اختلفوا في دلالتهما، فقيل: إنهما يختلفان مبدأ وغاية، فالقلة: من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة: من أحد عشر إلى ما لا نهاية. وقيل: إنهما يتفقان مبدأ لا غاية، فالقلة: من ثلاثة إلى عشرة، والكثرة: من ثلاثة إلى ما لا نهاية. هذا مع إقرارهم بجواز إغناء أحدهما عن الآخر إما وضعاً أو مجازاً لقرينة؛ وذلك من جهة اشتراك الجميع في كونه جمعاً، وأن اللفظ لا يدل على الكمية المخصوصة[٤].

أما جموع القلة فتنحصر في صيغ أربع، لكل منها أحكامه الخاصة وضوابطه التي تحكم ما يطرد من الأسماء في الجمع عليه وينقاس؛ وهذه الصيغ الأربع هي: أَفْعُل، وأَفْعَال، وأَفْعِلة، وفِعْلَة. وفيما يلي نتناول ما جُمِع على هذه الصيغ مما لا ينقاس جمعه عليها حملا على المعنى:

١- صيغة (أَفْعُل):

يقرر الصرفيون أن الجمع على صيغة (أَفْعُل) إنما يطرد في نوعين من المفردات؛ أحدهما: الاسم الثلاثي المجرد الصحيح العين، على وزن (فَعْل)، نحو: نَفْس وأنفس، وفَلْس وأفلُس، ووَجْه وأوجه. والثاني: الاسم الرباعي المؤنث معنويًّا الذي ثالثه مدَّة، نحو: ذِراع وأذرع، ويمين وأيمن، وعَنَاق وأعنُق. وما عدا هذين النوعين فإنما يشذ جمعه على هذا الوزن عند الجمهور[٥]، ومن ذلك قُفْل وأقفُل، وعَيْن وأعيُن، ونِعْمَة وأنعُم، إلى غير ذلك .

ويمكن في ضوء مبدأ الحمل على المعنى تفسير بعضٍ من هذه المفردات التي شذ تكسيرها في القلة على هذا الوزن، ومنها ما يلي:

- زَمَن وأَزْمُن:

يُكسَّر لفظ (زَمَن) في القياس على (أَزْمَان)؛ إذ الجمع على زنة (أَفْعَال) إنما ينقاس فيما سوى (فَعْل) بضوابطه السابقة من أوزان الثلاثي المجرد، على ما سيأتي. أما وروده مكسَّراً على (أَزْمُن) في بعض كلام العرب، ومنه قول ذي الرُّمَة:

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ سلامٌ عليكُما هلِ الأَزْمُنُ اللائي مَضَيْنَ رواجعُ[٦]

وقول الآخر:

مَنَّيْتَني مَلاقحاً في الأَبْطُنِ
تُنْتِجُ ما تَلْقَحُ بَعْدَ أَزْمُنِ[٧]

فشاذ من جهة القياس، وللصرفيين في تفسير هذا الشذوذ أو العدول عن الأصل رأيان:

أحدهما: أن (أزمُناً) يجوز أن يكون جمعَ (زَمَان)، مثل (أَمْكُن) في جمع (مَكَان)؛ وذلك

لحمل (فَعَال) المذكر على (فَعَال) المؤنث؛ إذ (أَفْعُل) قياس فيه، على ما تقدم، نحو: عَنَاق وأعنُق[٨].

والثاني: أنه محمول على لفظ (دَهْر وأَدْهُر)؛ لأن معناهما واحد. قال ابن الأنباري: «لمّا كان (زَمَن) في معنى (دَهْر)، و(دهر) يجمع على (أَدْهُر)، فكذلك أيضاً جمعوا (زمناً) على (أزمُن)؛ لأنه في معناه»[٩]. وعلي هذا ساغ استعمال هذا الجمع وشاع.

- رَسُول وأَرْسُل:

كذلك يقتضي القياس في جمع (رسول) في القلة إذا كان اسماً أن يكون على (أَرْسِلَة)، كعمود وأعْمِدَة؛ لأن صيغة (أَفْعِلَة) في القلة إنما تطرد في الاسم الرباعي المذكر الذي ثالثه مدَّة، على ما سيأتي.

ولكن الملاحظ أنه قد عُدِل عن هذا القياس فكُسِّر(رسول) على (أَرْسُل) في كثير من الاستعمالات العربية الفصيحة، ومنها قول أبي كَبير الهُذَلي:

وجليلةِ الأنسابِ ليس كَمِثْلِها ... مِمَّنْ تمنَّعُ قد أَتَتْها أَرْسُلي[١٠]

وكذلك قول الآخر:

لو كان في قلبي كَقَدْرِ قُلامَةٍ ... حُبًّا لغَيْرِكِ قد أتاها أَرْسُلي[١١]

وقد اتفق الصرفيون على أن سبب الخروج على القياس والعدول عنه في جمع هذه الكلمة على هذا النحو إنما هو الحمل على المعنى، بيد أنهم قد اختلفوا في طريق هذا الحمل؛ فبعضهم يرى أن جمعه على (أَرْسُل) إنما جاء حملاً على معنى (رسالة)؛ إذ تستعمل كلمة (رسول) في اللغة بهذا المعنى، وحينئذ يجوز فيها التذكير والتأنيث، وقد روعي ذلك فحُمِل (رسول) في هذا الجمع على أنه مؤنث بمعنى رسالة[١٢].

ويرى بعضهم الآخر ومنهم ابن جني أن تكسير (رسول)، وهو مذكر، على (أرسل)، وهو من صيغ تكسير المؤنث، إنما جاء في هذين البيتين على حد تعبير ابن جني: «لمَّا كان الرسول هنا إنما يراد به المرأة؛ لأنها غالب الأمر مما يُستخدم في هذا الباب»[١٣]، وهذا ما أكده آخر بقوله: «وإنما سَوَّغ ذلك له إرادته بالأرسل النساء، فكسَّره على المعنى»[١٤].

وأيًّا ما كان طريق الحمل على المعنى فالثابت أن كلمة (رسول) في هذا الجمع قد توافر لها ما يسوّغ جمعها على هذا النحو؛ وذلك من حيث كونها اسماً رباعيًّا ثالثه مدة، وقد قُصِد تأنيثه، سواء حملا على معنى (رسالة) أو على إرادة المرأة.

- جَنَاح وأَجْنُح:

كلمة (جَنَاح) سواء في الإنسان أو الطير أو غيرهما هي اسم مذكر، يكسَّر في القياس على

(أَجْنِحَة)؛ لأن (أَفْعِلَة) إنما تطرد في الاسم الرباعي المذكر الذي ثالثه مدة، كما تقدم. أما تكسيره على (أَجْنُح) في بعض ما ورد عن العرب، ومنه قول الشاعر:

يذرِينَ هاماً وأَجْنُحَا (١٥)

وقول الآخر:

فَمَا بِهِ شَبَحٌ إلا من الطيرِ أجْنُحُ (١٦)

فعلى غير قياسه، وذلك من قِبَل أنه مذكر لا مؤنث. وقد وجّه الصرفيون هذا المسلك المخالف في جمع هذه الكلمة بالحمل على معنى المؤنث، أما في حق الإنسان كما في البيت الأول فبالحمل على لفظ (ذِراع وأذْرُع)؛ لأنهما بمعنى واحد، وأما في حق الطير كما في البيت الثاني فبالحمل على معنى (ريشة)؛ لأنه أراد (الريش)، وجعل كل ريشة جناحاً، واعتقد تأنيث الريشة، فكسَّره على (أفْعُل) (١٧).

٢- صيغة (أفْعَال):

يطرد جمع التكسير على صيغة (أفْعَال) فيما عدا (فَعْل) بشروطه السابقة من أوزان الاسم المجرد الثلاثي، باستثناء (فُعَل) بضم ففتح؛ نحو: بَيْت وأبيات، وسَبَب وأسباب، وقُفْل وأقفال، إلى غير ذلك من كلمات. أما (فُعَل) خاصة فقياس تكسيره (فِعْلان)، نحو: جُرَذ وجِرْذان، وصُرَد وصِرْدان. ويُعَدّ ما خالف ذلك من قبيل الشاذ المسموع عند جمهور الصرفيين (١٨).

على أن من هذا المسموع الشاذ أو النادر في الجمع على هذه الصيغة ما يمكن توجيهه أو تفسير مسلكه المخالف في ظل الحمل على معنى غيره، ومنه الكلمات الآتية:

- زَنْد وأَزْناد:

تقضي ضوابط الجمع أن يكسَّر لفظ (زَنْد) في القلة على (أَزْنُد)؛ لأن صيغة (أفعُل) في التكسير تطرد كما تقدم في الاسم الثلاثي الصحيح العين والساكنها على زنة (فَعْل). أما مجيئه مكسَّراً على (أَزْنَاد) في بعض النصوص اللغوية الفصيحة الواردة عن العرب، ومنها قول الأعشى:

وُجِدْتَ إذا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُمْ وزَنْدُك أثْقَبُ أزْنَادهَـــــا (١٩)

فليس ذلك بالباب في كلام العرب، على حد تعبير سيبويه (٢٠). ووجهه كما يرى كثير من الصرفيين أنه محمول على معنى كلمة (عود)؛ لأنه لمّا كان الزَّنْد عوداً، والعود يُكسَّر في القلة على (أعواد)، حُمِل (زند) عليه في الجمع على (أفْعَال)؛ لاشتراكهما في المعنى، هذا فضلا عن اتفاقهما في سكون الوسط، وهذا هو التوجيه الراجح.

أما ما قاله بعضهم من أنه قد ساغ ذلك فيه لشبه النون بالواو من جهة الغنة، فصار كأنه معتل العين، فلا يخلو من ضعف؛ لما في ذلك من التكلف الواضح [٢١].

- فَرْخ وأفْرَاخ:

كذلك يكسّر لفظ (فَرْخ) في القلة على (أفْرُخ)، كنَفْس وأَنْفُس، وهذا هو القياس. أما وروده مكسّراً على (أفراخ) في بعض النصوص اللغوية الفصيحة، ومنها قول الحطيئة:

ماذا تقولُ لأفْرَاخٍ بذِي مَرَخٍ زُغْبِ الحَوَاصِلِ لا ماءٌ ولا شَجَرُ [٢٢]

فيتخرّج على أحد وجهين عند كثير من الصرفيين:

أحدهما: أنه محمول على معنى (طَيْر)، فكما جمعوا (طيراً) على (أَطْيَار)، كذلك جمعوا (فرخاً) على (أفراخ)؛ لأنه نظيره في المعنى، وإلى هذا يميل أكثرهم.

والثاني: أنه محمول على المعتل العين من جهة أن ثانيه راء، والراء تشبه حروف المد لِمَا فيها من التكرير، أو أنه محمول على (فَعَل) المفتوح العين من جهة أن الراء حرف تكرير ينزل تكريره منزلة الحركة، فصار بمنزلته، فجمع على أفعال [٢٣].. ولعله لا يخفى كذلك ما ينطوي عليه هذا الوجه الثاني من تكلف وافتعال واضحين.

- رُبَع وأَرْبَاع:

تقدم أن التكسير على (أفعال) يشذ ويندر في (فُعَل) بضم ففتح من أوزان الثلاثي المجرد، وعليه فإن جَمْعَ (رُبَع) وهو الفصيل يُنْتَجُ في الربيع، وهو أول النتاج على (أَرْبَاع)، كما ورد عن العرب، هو شاذ من جهة القياس، على ما تقدم. ووجهه كما يرى كثير من الصرفيين أنه محمول على معنى (جَمَل وأجْمَال)؛ لأنه وإن كان على غير وزنه فهو في المعنى جَمَلٌ وإن كان صغيراً، فجُمِع على جمعه؛ إذ كان وَلَدَه، أو على حدّ تعبير الرضي:«لأنه منه» [٢٤].

- رَبْع وأَرْبَاع:

الرَّبْع بفتح فسكون لغةً: المنزل، والدار بعينها، والوطن متى كان وبأي مكان كان، وقياس تكسيره في القلة هو(أَرْبُع)، كفَلْس وأفلُس؛ لِما تقدم. لكنه قد سمع مكسّراً على (أَرْبَاع) أيضاً في بعض كلامهم، كما نص على ذلك أصحاب اللغة والمعاجم [٢٥]. ويمكن في رأيي أن يُفَسَّر هذا الجمع الشاذ ويتوجَّه مسلكه في ضوء الحمل على ما يناظره أو يشاكله في المعنى وينقاس في التكسير على (أفْعَال)، وهو كلمتا (وَطَن وأوطان) و(بَيْت وأبيات)؛ لأنه لمَّا كان الرَّبْع إنما هو الوطن والبيت في المعنى، كما تقدم، حُمِل عليهما فجُمِع على (أفعال).

- حَمْل وأَحْمَال:

كذلك وردت كلمة (حَمْل) التي هي قرينة الإرضاع مكسَّرة على (أَحْمَال)، كما في قول الله تعالى: «وأُولاتُ الأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ»[٢٦]، وهي على هذا تعدّ مخالفة للأصل خارجة على القياس الذي هو (أَحْمُل) على زنة (أَفْعُل) في جمع (فَعْل) الصحيح العين بشروطه السابقة. وقد عدها الصرفيون من جملة كلمات محدودة جاءت على وزن (فَعْل) الصحيح العين، وجمعت على (أَفْعَال)[٢٧]. ويترجّح فيما يبدو لي أن هذا الجمع الشاذ من جهة القياس لا الاستعمال إنما جاء حملا على معنى كلمة (حِمْل) بالكسر وهو العِبء أو الشيء يُحمل بجامع التعب والمشقة والعَنَت في كلٍّ منهما، هذا فضلا عن الاشتراك في المادة اللغوية ذاتها.

٣- صيغة (أفْعِلَة):

يطرد تكسير القلة على (أَفْعِلَة) في الاسم الرباعي المذكر الذي ثالثه مدَّة، نحو: طعام وأطعمة، وعمود وأعمدة، ورغيف وأرغفة، إلى غير ذلك. ويعد ما خالف ذلك من قبيل الشاذ عند الجمهور، سواء في الأسماء أو الصفات، فممّا شذ من الأسماء، نحو: عُقَاب (مؤنث) وأعْقِبَة، وقفا وأقفية، ومن الصفات نحو: شحيح وأشحَّة، وعزيز وأعزَّة، وذليل وأذلَّة[٢٨]. ومن الكلمات التي شذت أو ندرت في التكسير على هذه الصيغة في ظل الحمل على المعنى ما يلي:

- سَمَاء وأَسْمِيَة:

كلمة (سماء) في الحقيقة هي اسم لما يُظِل الأرض، ثم تُوسِّع فيه فأطلق على كل عالٍ مُطِلٍّ، كسقف البيت، والسحاب، والمطر، إلى غير ذلك. وقد كان حقه في التكسير لأدنى العدد أن يكون (أَسْمِياً) على زنة (أَفْعُل)، كعَنَاق وأعنُق، وذِراع وأذرُع؛ وذلك من جهة أنه اسم رباعي مؤنث تأنيثاً معنويًّا قبل آخره مدة، وهو ما ينقاس تكسيره في القلة على (أَفْعُل). لكنه ورد مكسرا على (أَفْعِلَة) فيما حُكي من قولهم: ثلاث أَسْمِيَة[٢٩]، وكذلك قول الطِّرِمَّاح بن حكيم:

ومَحَاهُ تَهْطَالُ أَسْمِيَة كـلُّ يـوم وليلة تَرِدُهْ[٣٠]

وهذا من تكسير المذكر، نحو: غِطاء وأغطية، ودواء وأدوية. ولا يعدو أن يكون هذا المسلك الشاذ في تكسير (سماء) على (أسمية) كما يرى كثير من الصرفيين من باب الحمل على السماء بمعنى المطر؛ إذ هو مذكر على هذا المعنى، فجُمِعَتْ جمعَ المذكر قصداً إياه وإرادة له[٣١].

- نَدَى وأَنْدِيَة:

يطلق (النَّدَى) في اللغة ويراد به عدة معانٍ، منها: المطر والبَلَل، وبُعْد الصوت، والجود، والغاية مثل (المَدَى)، إلى غير ذلك[٣٢]. وقياس تكسيره في القلة هو (أنداء)، كصَدَى وأصداء،

وعليه جاء قول الشَّماخ وهو بمعنى المطر والبلل:

إذا سَقَطَ الأَنْدَاءُ صِيغَتْ وأُشْعِرَتْ حَبيراً ولم تُدْرَجْ عليها المَعــاوِزُ (٣٣)

فأما وروده مكسَّراً على (أَنْدِيَة) في بعض الاستعمالات اللغوية الفصيحة، ومنها قول مُرَّة بن محكان:

فـــي ليلةٍ منْ جُمَادَى ذاتِ أَنْديَــةٍ ما يُبْصِرُ الكَلْبُ من ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا (٣٤)

ففي توجيهه عدة أقوال؛ أشهرها ثلاثة (٣٥): الأول: أنه كسَّر (نَدَى) على (نِدَاء)، كجَمَل وجِمَال، ثم جَمَع (نِدَاء) على (أندية)، فهو على هذا من باب جمع الجمع. والثاني: أنه جَمْعُ (نَدِيّ)، وهو المجلس، ويكون المعنى حينئذ: في ليلة من جمادى ذات مجالس يجتمع فيها الأشراف والأغنياء لإطعام الفقراء. والثالث: أنه محمول في هذا الجمع الشاذ على معنى (هواء وأهوية)، و(شتاء وأشتية)، ونحو ذلك مما يشبه معنى (النَّدَى) أو يقاربه ويجمع على (أَفْعِلَة)، وقيل أيضاً: «وأقرب من ذلك أنه في معنى الرذاذ، والرشاش، وهما يجمعان على أفعِلَة» (٣٦).

والقول بالحمل على المعنى في توجيه هذا الجمع الشاذ في رأيي هو أقوى هذه الآراء وأقربها إلى الصواب؛ وذلك لضعف القولين: الأول والثاني، أما الأول فمن جهة أن (فِعَال) من أبنية جمع الكثرة، والأصل في الجمع الكثير ألا يُجمع، وإنما يقتصر فيما ورد منه على السماع عند الجمهور (٣٧)، هذا فضلا عما يحصل من التناقض في القول بجمع (فِعَال) على (أَفْعِلة)؛ إذ الأول للكثرة والثاني للقلة. وأما ضعف القول الثاني فمن قِبَل عدم مناسبته لمعنى البيت ومقصوده.

وبعد، فلا يبقى من صيغ جموع القلة سوى (فِعْلَة)، وهو وزن سماعي لم يطرد في شيء من الأوزان، وإنما يحفظ ما ورد منه ولا يقاس عليه، ومن ثم فلا مجال فيه لمثل هذه الدراسة.

المبحث الثاني: الحمل على المعنى في صيغ جموع الكثرة

إذا كانت صيغ القلة في التكسير تنحصر في أربعة أوزان فقط، فإن صيغ الكثرة تتعدد حتى إنها لتصل عند الجمهور إلى ثلاثة وعشرين وزناً، لكل وزن منها أحكامه الخاصة وضوابطه المعينة، التي قام الصرفيون باستخلاصها واستنباطها من الواقع اللغوي الموروث إحكاماً لها وتقنيناً لما يطرد من الأسماء في الجمع عليها، وعَدّ ما خالفها أو خرج عليها من قبيل النادر أو الشاذ الذي لا يقاس عليه. ونحاول هنا التعرض لبعض مما شذ جمعه على هذه الصيغ أو خالف القياس حملا على المعنى في كل صيغة على حدة، وذلك على النحو الآتي:

١- صيغة (فُعْل):

يطرد جمع الكثرة على صيغة (فُعْل) عند الجمهور في الوصف (أَفْعَل) ومؤنثه (فَعْلاء)، نحو: (حُمْر) في جمع (أحمر وحمراء)، وما عدا ذلك كما يرى الصرفيون يحفظ ولا يقاس عليه[٣٨]. ومن الكلمات التي شذ جمعها على هذه الصيغة كلمة (النَّمِر) بفتح فكسر أو بكسر فسكون في لغة، وهو ضرب من السباع أخبث من الأسد، سُمِّي بذلك لنُمَرٍ[٣٩] فيه؛ إذ ينقاس تكسيره في الكثرة على (نُمُور) و(نِمَار) كوَعِل ووُعُول، وذِئْب وذِئَاب تبعاً للغتين السابقتين على الترتيب. لكنه ورد مكسراً على (نُمْر) أيضاً وهو أكثر كلام العرب كما ذكر اللغويون وأصحاب المعاجم[٤٠] على خلاف القياس. وقد وُجِّه ذلك بأن هذا الجمع محمول في المعنى على الوصف (أَنْمَر) ومؤنثه (نَمْرَاء)؛ إذ الأَنْمَرُ هو أحد الأوصاف الدالة على الألوان، والمراد به: كل ما فيه بقعة بيضاء وأخرى سوداء، فلمّا كان هذا النوع من السِّباع على هذا اللون سُمِّي به من جهة، وجُمِع مكسَّرا على (فُعْل) حملا له على معنى هذا الوصف (أَنْمَر) الذي ينقاس تكسيره على هذه الصيغة من جهة أخرى، قال أبوعلي القيسي: «قالوا: نَمِر ونُمْر، فكسَّروا (فَعِلا) على (فُعْل)، لمّا كان في معناه؛ لأن (نَمِرا) في معنى (أَنْمَر)»[٤١].

٢- صيغة (فُعَّل):

ينقاس الجمع المكسّر على صيغة (فُعَّل) في الوصف الصحيح اللام على زنة (فاعِل) أو (فاعِلة)، نحو: خاشع وخُشَّع، وراكع ورُكَّع، وساجد وسُجَّد. ويندر أو يشذ ما خالف ذلك عند الجمهور(٤٢)، ومن هذا الشاذ في القياس تكسيرهم (أَعْزَل) على (عُزَّل)؛ إذ الأعزل وهو ما لا سلاح معه أو رمحَ وصفٌ على زنة (أَفْعَل) ينقاس تكسيره في الكثرة على (عُزْل) بضم فسكون، على نحو ما تقدم، أما وروده مكسّراً على (عُزَّل) في كثير من الاستعمالات، ومنها قول الأعشى:

غَيْرُمِيلٍ ولا عَوَارِيرَ فـــي الهَيْـ جَـــا ولا عُـــزَّلٍ ولا أكْفَـــالِ [٤٣]

وكذلك قول أبي كبير الهذلي:

سُجَرَاءَ نَفْسِي غَيْرَ جَمْعِ أُشَابَةٍ حُشُداً ولا هُلْكِ المَفَارِشِ عُزَّلِ [٤٤]

فعلى خلاف ما يقتضيه القياس. وقد تخرَّج هذا الجمع الشاذ لدى الصرفيين على أكثر من وجه: منها أنه محمول على ضده، وهو الرامح؛ لأنه لمّا وقع (الأعزل) في مقابلة (الرامح)، وهو مما يُجْمع على (فُعَّل)، حملوه عليه، والعرب قد تحمل الشيء على ضده كما تحمله على نظيره. ومنها أن (عُزَّل) قد أجري مجرى (حُسَّر) جمع (حاسِر)؛ لتقاربهما في المعنى. ومنها أيضاً أنه محمول على معنى (عازل) اسم الفاعل غير المسموع أو غير المستعمل عند الكثيرين[٤٥].

٣ـ صيغة (فُعَّال):

كذلك يطرد جمع التكسير على صيغة (فُعَّال) كسابقه في الوصف الصحيح اللام على زنة (فاعِل) المذكر، دون (فاعِلة) المؤنث، ويندر أو يشذ فيما عدا ذلك [٤٦]. ومن هذا النادر الشاذ ما جاء في الحديث الشريف فيما روي عن السيدة فاطمة رضي الله عنها: «أنها جاءت إلى النَّبي صلى الله عليه وسلم فَوَجَدَتْ عِنْدَه حُدَّاثاً فاستَحْيَتْ فَرَجَعَتْ»[٤٧]، أي: جماعة يتحدثون. فلفظ (حُدَّاثاً) الوارد في هذا الحديث جمع تكسّر على غير قياس، ووجْهُهُ كما يرى بعضهم أنه محمول على نظيره في المعنى، وهو لفظ (سامِر وسُمَّار)؛ إذ السُّمَّارُ هم المحدِّثون[٤٨].

٤ـ صيغة (فِعَال):

تتعدد أنماط الكلمات التي تكسَّر قياساً على صيغة (فِعَال) حتى تصل عند الجمهور إلى ثلاثة عشر نوعاً، يشذ ما عداها في الجمع على هذا الوزن[٤٩]. ومن جملة هذه الجموع الشاذة الواردة على هذا الوزن ما يلي:

ـ أَعْجَف وعِجَاف:

الوصف (أَعْجَف) ومؤنثه (عَجْفَاء) من العَجَف وهو الهُزَال ينقاس تكسيره في الكثرة على (عُجْف)، مثل (أَحْمَق وحُمْق)؛ لأن أَفْعَلَ وفَعْلاء يطردان في الجمع المكسَّر على (فُعْل)، على نحو ما تقدم. لكنه ورد مكسّراً على (عِجَاف) على غير ما يقتضيه هذا القياس، كما في قوله تعالى:«وقال الملكُ إنِّي أرى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يأكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ»[٥٠].

وقد تأول الصرفيون هذا الجمع الشاذ من جهة القياس لا الاستعمال على أحد وجهين؛ أحدهما: أن (عِجَاف) محمول على ضده، وهو لفظ (سِمَان) المقيس في التكسير على (فِعَال)؛ إذ العرب قد تبني الشيء على ضده، كما قالوا (عَدُوَة) حملا على ضده (صديقة) في دخول

التاء عليه. والثاني: أنه محمول على نظيره (ضِعَاف) المقيس أيضاً في الجمع على (فِعَال)، وذلك بجامع الاشتراك في المعنى، وهذا ما رجحه بعضهم بقوله: «ولو قيل: بَنَوْه على نِدِّه، أي: مثله، لكان أقرب، وهو (ضِعَاف)، كما مال إليه بعضهم»[٥١].

- (سَقِيم وسِقَام) و(صَعِيف وصِعَاف):

من جملة ما ينقاس فيه جمع الكثرة على (فِعَال) الوصف على زنة (فَعِيل) إذا كان بمعنى (فاعل)، نحو (كريم وكِرَام)، أما (فَعِيل) بمعنى (مفعول) مما دل على آفة فقياس تكسيره (فَعْلَى) على ما سيأتي. وعلى هذا كان ينبغي أن يُقْتَصر في تكسير (ضعيف) على (ضَعْفَى)، وأن يكسّر (سَقِيم) على (سَقْمَى)؛ إذ هما بمعنى مفعول لا فاعل، من أضعفه المرض وأسقمه الداء. لكنهما قد وردا في الاستعمال العربي مكسرَيْن على (ضِعَاف) و(سِقَام). وقد عُلِّل ذلك بأنهما لمّا دلا على آفة، ولوحظ فيهما معنى (فاعل) كُسِّرا تكسيره [٥٢]، قال صاحب المصباح المنير: «وشذ من ذلك (سَقِيم) فجُمِع على (سِقَام) بالكسر لا على (سَقْمَى) ذهاباً به إلى أن المعنى معنى (فاعل)، ولوحظ في (ضعيف) معنى (فاعل) فجُمِع على (ضِعَاف)»[٥٣].

٥- صيغة (فَعْلَى):

ينقاس الجمع المكسَّر على زنة (فَعْلَى) في الأصل فيما دل على آفة أو مرض أو داء أو مصيبة من (فعيل) الوصف الذي بمعنى (مفعول) خاصة، نحو: قَتِيل وقتلَى، وجَرِيح وجَرْحَى، وصَرِيع وصَرْعَى، وأسير وأسْرَى، إلى غير ذلك. ويكاد يُجْمِع الصرفيون على أن ثمة ما يُحْمَل من الكلمات أو الأوزان الأخرى على هذا الوصف المقيس في الجمع على (فَعْلَى)؛ وذلك بجامع الاشتراك في الدلالة على الآفة أو المرض.

وقد حصروا أنماط هذه الكلمات المحمولة في الجمع على هذا المعنى في ستة أوزان؛ وهي: الأول: فَعِيل بمعنى فاعل، نحو: مريض ومرضَى، وحَسِير وحَسْرَى، وطَلِيح وطَلْحَى. والثاني: فَعِل، نحو: زَمِن وزَمْنَى، ووَجِع ووَجْعَى، وهَرِم وهَرْمَى. والثالث: فاعِل، نحو: هالك وهَلْكَى، وفاسد وفَسْدَى، وساقط وسَقْطَى. والرابع: أفْعَل، نحو: أحمَق وحَمْقَى، وأجرَب وجَرْبَى، وأنْوَك ونَوْكَى[٥٤]. والخامس: فَيْعِل، نحو: ميِّت ومَوْتَى. والسادس: فَعْلان، نحو: سَكْرَان وسَكْرَى، وكَسْلان وكَسْلَى[٥٥].

فمن المقرر لدى الصرفيين أن أيًّا من هذه الصيغ أو الأوزان لا ينقاس في التكسير على (فَعْلَى)، وإنما حملت فيه على (فَعِيل) الذي بمعنى المفعول؛ لمَّا شاركته في المعنى، وهو الدلالة على الآفات والأوجاع والمكاره. قال سيبويه: «وقال الخليل: إنما قالوا: مرضَى وموتَى، وهلكَى، وجَرْبَى، وأشباه ذلك؛ لأن ذلك أمر يُبتلون به، وأُدْخِلوا فيه وهم له كارهون، وأصيبوا به، فلما

كان المعنى معنى المفعول كسَّروه على هذا المعنى»[٥٦]، ثم قال معقِّباً: «فالحمل على المعنى في هذه الأشياء ليس بالأصل»[٥٧].

٦. صيغة (فَعَالَى):

تشترك صيغتا التكسير (فَعَالَى) بفتح اللام و(فَعَالِي) بكسر اللام في عدد من الأشياء، ثم تنفرد كل منهما في أشياء أخرى. فممّا تنفرد به صيغة (فَعَالَى) بفتح اللام وتكثر فيه الوصف (فَعْلان) ومؤنثه (فَعْلَى)[٥٨]، نحو: عَطْشَان وعَطْشَى وعَطَاشَى، وغَضْبَان وغَضْبَى وغَضَابَى، وسَكْرَان وسَكْرَى وسَكَارَى.

ولكنه لمَّا كان (فَعْلان) وهو من الصفات المشبهة بابه (فَعِل يَفْعَل) مما يدل على حرارة البطن والامتلاء، فقد حُمِل عليه في الجمع على (فَعَالَى) ما شابهه في هذا المعنى أو قاربه من الكلمات أو الأوزان الأخرى، ومنها: (وَجِعٌ وهو المريض ووَجَاعَى) و(وَحِبِطٌ وهو المنتفخ البطن من كثرة أكل الكلأ وحَبَاطَى) و(حَذِرٌ وحَذَارَى)، فكل من هذه الكلمات قد جُمِع على (فَعَالَى) حملاً على (فَعْلان)؛ وذلك من جهة أنها أوصاف على زنة (فَعِل) الذي بابه (فَعِل يَفْعَل) مما يدل على الهيجانات والعيوب الباطنة، «فلما تقارب معناهما أي فَعِلٌ وفَعْلان واتّحد مبناهما أي: في باب فَعِل يفعَل تشاركا في كثير من المواضع»[٥٩].

ومن هذه الكلمات أيضاً: أَيِّم وأَيَامَى، ويَتِيم ويَتَامَى، وأسير وأَسَارَى (بفتح الهمزة)؛ حيث جمعت على (فَعَالَى) إلحاقاً لها بباب (فَعِل) المحمول بدوره على (فَعْلان) مما يدل على الآفات والأوجاع؛ لأنه لمَّا شارك (أيِّم) و(يَتِيم) وكذا (أسير) باب (فَعِل) من حيث المعنى، وذلك من جهة الدلالة على الذل والانكسار المُؤْلم؛ إذ الأيْمَة واليُتْم لا يخلوان من الحزن والوجع، ولمّا قارباه كذلك من حيث اللفظ من جهة أن منشأهما، وهو الفعل، بابه في الجميع واحد، جُمِعَا على (أَيَامَى) و(يَتَامَى) حملا على (فَعِل) المحمول على (فَعْلان). قال سيبويه: «قالوا: يَتَامى، وأيَامَى، شبهوه بوَجَاعَى، وحَبَاطَى؛ لأنها مصائب قد ابتلوا بها، فشُبِّهت بالأوجاع حين جاءت على فَعْلَى»[٦٠].

٧. صيغة (فَعَائل):

يطرد جمع التكسير على صيغة (فعائل) في عدد من الأشياء، يندرج أكثرها عند الجمهور تحت الرباعي المؤنث الذي ثالثه مدة، سواء أكان وصفاً أم اسماً، وسواء أكان تأنيثه في اللفظ أم في المعنى، نحو: صحيفة وصحائف، ورسالة ورسائل، وحَمُولة وحمائل، وعجوز وعجائز، إلى غير ذلك[٦١]. وقد خَرَج على هذا القياس في الجمع على (فعائل) عدد من الكلمات، نحاول فيما يلي تفسير بعضها في ضوء الحمل على المعنى:

- حُرَّة وحَرَائر:

كلمة (حُرَّة) وهي ضد الأَمَة وتعني الكريمة من النساء على زنة (فُعْلَة)، وباب (فُعْلة) اسماً يطرد تكسيره على (فُعَل)، نحو: غُرْفَة وغُرَف، وسُنَّة وسُنَن، وقُرْبَة وقُرَب، إلى غير ذلك[٦٢]. وعليه كان القياس يقتضي أن تكسَّر (حُرَّة) على (حُرَر)، لكنها قد وردت مكسرة على (حَرَائر) باطراد في الكلام العربي الفصيح على خلاف هذا القياس، وقد وجَّه الصرفيون هذا المسلك الشاذ في جمع هذه الكلمة بالحمل على نظيره في المعنى أو مرادفه الذي هو كلمتا (كَرِيمة وكَرَائم) و(عَقِيلة وعَقَائل) المقيستان في الجمع على (فعائل). قال السُّهيلي فيما نقل عنه: «وإنما جمعت (حُرَّة) على (حَرَائر)؛ لأنها بمعنى (كريمة) و(عقيلة)، فجمعت كجمعهما»[٦٣].

- مُرَّة ومَرَائر:

كذلك كلمة (مُرَّة) وهي ضد الحلاوة على زنة (فُعْلَة)، وعليه كان ينبغي أن تكسر في القياس مثل (حُرَّة) على (مُرَر)، لكنها قد وردت مكسّرة على (فعائل) على خلاف هذا القياس؛ إذ يقال: شجرة مرة، وشَجَر مَرَائر. ولا يعدو أيضا أن تكون في هذا الجمع الشاذ محمولة على كلمة (خَبِيثَة وخَبَائث) المقيسة في الجمع على (فعائل)؛ وذلك بجامع الاشتراك في المعنى، قيل: «وجمعت (مُرَّة) على (مَرَائر)؛ لأنها بمعنى خبيثة الطعم، فجمعت كجمعها»[٦٤].

- نِيَّة ونَوَايَا:

وردت كلمة (نِيَّة) كذلك في كثير من الاستعمالات العربية المعاصرة مكسَّرة على (نوايا) على خلاف ما يقتضيه القياس؛ إذ هي على زنة (فِعْلَة)، و(فِعْلَة) تكسّر في القياس على (فِعَل)، وعليه كان يقضي القياس بأن تكسَّر (نية) على (نِوَى) وهو ما لم يستعمل لا في القديم ولا في الحديث[٦٥] نحو: عِلَّة وعِلَل، وبِدْعَة وبِدَع، وقِطْعَة وقِطَع، إلى غير ذلك.

وقد تعرض مجمع اللغة العربية بالقاهرة لهذا الجمع الشاذ في محاولة منه لتفسير خروج هذه الكلمة على القياس من جهة، ولإيجاد مسوِّغ لهذا الاستعمال الشائع الذي لا يكاد يُسمع جمعٌ سواه في الاستعمال المعاصر من جهة أخرى، فكان أن قرَّر ما نصُّه: «يرى المجمع قبول كلمة (النوايا) في معنى (النِّيَّات) حملا لها على نظيرتها التي بمعناها، وهي (الطَّوَايا) جمع (طَوِيَّة) أو باعتبارها جمعاً لـ(نِيَّة) حملا على نظائر من الكلمات جُمِعَت فيها (فِعْلَة) على (فَعَائل)»[٦٦].

٨- صيغة (فُعَلاء):

صيغة (فُعَلاء) من أمثلة جمع الكثرة التي تطرد في الأصل فيما كان على زنة (فَعِيل) بمعنى (فاعل) صفة لمذكر عاقل غير مضعَّف ولا معتل اللام، نحو: ظريف وظرفاء، وشريف وشرفاء.

وما عدا ذلك يشذ فيه هذا الجمع وإن كَثُر عند جمهور الصرفيين [٦٧]، ومن ذلك ما يلي:

- خَليفَة وخُلَفاء:

لفظ (خَليفة) وصف أصله (خَليف) بغير هاء؛ لأنه بمعنى (فاعل)، ثم دخلت عليه الهاء للمبالغة، نحو: علامة، ونسّابة. وعليه فقواعد التكسير القياسي تقضي بأن يكسّر (خليفة) على (خَلائف)، نحو: صَبيحَة وصَبَائح، وقبيلة وقبائل؛ لأن (فعائل) إنما تطرد كما تقدم في الرباعي المؤنث الذي ثالثه مدة، سواء كان وصفاً أو اسماً، مؤنثاً في اللفظ أو المعنى، وعلى هذا جاء قوله تعالى: «وهو الذي جَعَلَكُم خلائفَ الأَرْضِ ورَفَعَ بعضَكم فوقَ بعضٍ»[٦٨]. لكنه قد ورد مكسراً أيضاً على (خُلَفَاء) على غير ما يقتضيه هذا القياس، كما في نحو قوله تعالى: «أَمَّن يُجِيبُ المُضْطَرَّ إذا دَعَاهُ ويَكْشِفُ السُّوءَ ويَجْعَلُكُم خُلَفَاءَ الأَرْضِ»[٦٩].

وقدّ تخرَّج هذا الجمع غير المقيس عند الصرفيين على أحد وجهين؛ أحدهما: أنه جَمْعُ (خَليف) الأصل غير المستعمل أو النادر الاستعمال، قال ابن يعيش: «ويحتمل أن يكون (خُلفاء) جمع (خليف)، فإنه يقال: خَليف وخَليفَة»[٧٠]. والثاني: أن (خليفة) محمول في هذا الجمع على المعنى؛ لأنه لما اقْتُصر في هذا الوصف على الرجل خاصة دون المرأة، وكان مذكراً من حيث المعنى، جُمع على (فُعَلاء)، نحو: شريف وشرفاء، وعظيم وعظماء؛ مراعاة للمعنى، وهذا ما عليه الجمهور، وهو الراجح. قال سيبويه: «وقالوا: خليفةٌ وخلائف، فجاءوا بها على الأصل، وقالوا: خُلَفَاء، من أجل أنة لا يقع إلا على مذكر، فحملوه على المعنى، وصاروا كأنهم جمعوا (خليفٌ)؛ حيث علموا أنّ الهاء لا تثبت في التكسير»[٧١]، وقال الرضي فيما نقله عن أبى حاتم: «ولم يحفظ سيبويه ولا أبو عمرو (خَليفاً)، بل جَعَلا (خُلفاء) تكسير (خليفة) من أجل أنه لا يقع إلا على مذكر، فحمل على المعنى»[٧٢].

- ما دلّ على سجيَّة حَمْد أو ذَمّ من (فاعل) و(فُعَال) و(فَعْل):

يقرر الصرفيون أن ما ورد مجموعاً على (فُعَلاء) مما دلّ على سجية حَمْدٍ أو ذمّ من باب (فاعل) أو (فُعَال) أو (فَعْل) إنما هو من غير المقيس في هذا الجمع رغم كثرة ذلك وشيوعه في الاستعمال، نحو: شاعر وشُعَرَاء، وعالم وعُلَمَاء، وصَالح وصُلَحَاء، وشُجَاع وشُجَعاء، وسَمْح وسُمَحاء، وخَصْم وخُصَماء، إلى غير ذلك [٧٣].

وفي محاولة منهم لتفسير هذه الجموع المخالفة للقياس الخارجة على الأصل فقد وجه الصرفيون كثيرا منها بالحمل على معنى (فَعيل) الوصف المقيس في هذا الجمع؛ وذلك من جهة أن الأصل في اسم الفاعل من هذا الباب أن يَرِد على زنة (فَعِيل)، وقد عُدِل عنه إلى هذه الصيغ، ثم رُوعِي ذلك في الجمع، قصدا لهذا المعنى ومراعاة له.

وعلى هذا شرع الصرفيون يحللون ويفسرون كل ما يقابلهم من هذه الجموع على هذا النحو أو المَنْحَى من المعنى، يقول المبرد في تفسير مسلك (شاعر وشعراء): «فأما قولهم: شاعر وشعراء، فإنما جاء على المعنى؛ لأنه بمنزلة (فعيل) الذي هو في معنى (فاعل)، نحو: كريم وكرماء، وظريف وظرفاء، وإنما يقال ذلك لمن قد استكمل الظُّرْفَ وعُرِفَ به، ...، فلما كان (شاعر) لا يقع إلا لمن هذه صناعته، وكان من ذوات الأربعة بالزيادة، وأصله الثلاثة، كان بمنزلة (فعيل)»[٧٤]؛ لأن الأصل في اسم الفاعل منه أن يكون على (فعيل)، غير أنه كما يقول ابن جني قد «اسْتُغْنِي بفاعل عن فعيل، وهو في أنفسهم، وعلى بالٍ من تصورهم، يدل على ذلك تكسيرهم لشاعر (شعراء)؛ لمّا كان (فاعل) هنا واقعاً موقع (فعيل)، وكُسِّرَ تَكْسِيرَه؛ ليكون ذلك أمارة ودليلاً على إرادته، وأنه مغنٍ عنه وبدلٌ منه»[٧٥].

كذلك يقول ابن جني في (عالم وعُلَمَاء): «لمّا كان العلم إنما يكون الوصف به بعد المزاولة له وطول الملابسة، صار كأنه غريزة، ولم يكن على أول دخوله فيه، ولو كان كذلك لكان متعلِّماً لا عالماً، فلما خرج بالغريزة إلى باب (فَعِل)، صار (عالم) في المعنى كـ(عَليم)، فكُسِّر تكسيره، ثم حملوا عليه ضده، فقالوا: جُهَلاء، كـ(علماء)، وصار (علماء) كـ(حُلَمَاء)؛ لأن العلم مَحْلَمَة لصاحبه»[٧٦].

وهذا ما قرره ابن منظور أيضاً في كل من (سَمْح وسُمَحَاء) و(خَصْم وخُصَمَاء)، حين صرَّح بأنه قد: «جُمِعَ (فَعْل) على (فُعَلاء) في نحو: سَمْح وسُمَحَاء؛ لأن اسم الفاعل من (سَمْح) قياسه (سَمِيح)، و(سَمِيح) تجمع على (سُمَحَاء)، كظريف وظرفاء، ومثله (خصم وخصماء)؛ لأنه في معنى (خَصِيم)»[٧٧].

ونظراً لشيوع هذا الجمع وكثرته فيما دل على سجية مدح أو ذم من الأوصاف المختلفة فقد قاسه بعضهم في هذا الباب مطلقا، وهذا هو ظاهر كلام ابن مالك في ألفيته؛ حيث قال:

وَلِكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ فُعَلا كَذَا لِمَا ضَاهَاهُمَا قد جُعِلا [٧٨]

في حين قصره بعضهم الآخر على ما دل على سجية مدح أو ذم وهو على زنة (فاعل) أو (فُعَال) فقط. فقد ذكر الأشموني أن كلام ابن مالك في الألفية «يوهم أن كل وصف دل على سجية مدح أو ذمٍّ يجمع على فُعَلاء، وأن ذلك مطرد فيه، وليس كذلك فيهما، أما الأول فواضح البطلان، وأما الثاني فإن المصنف ذكر في التسهيل أنه لا يقاس منه إلا ما كان على (فاعل) أو (فُعَال)»[٧٩].

وبعد، فهذا آخر ما وقف عليه الباحث من صيغ جاءت مكسرة على خلاف ما يقتضيه قياسها حملاً على غيرها لسبب من المعنى، وذلك في ضوء ما تيسر له من مصادر وأُتيح له من مراجع.

والله تعالى أعلى وأعلم،،

خاتمة بأهم النتائج

جاء هذا البحث بعنوان «الحمل على المعنى في صيغ جمع التكسير»، وهو لا يعدو أن يكون محاولة متواضعة لتفسير بعض ما خرج على ما وضعه النحاة من أصول وقواعد تحكم صياغة جمع التكسير بنوعيه، وذلك في ضوء مبدأ الحمل على المعنى، وقد خلصت هذه المحاولة إلى عدد من النتائج، أهمها ما يلي:

١- أن كثيراً من صيغ جمع التكسير الشاذة أو المخالفة للقياس قد سلكت هذا المسلك حملا على غيرها لسبب من المعنى، وهذا ما يؤكد شأن العرب في تَمَكُّنِ المعنى في أنفسهم، وعلوِّه في تصورهم، وتقدُّمِه على اللفظ لديهم؛ مراعاة له وقوةً في العناية به.

٢- أن الحمل على المعنى في معظم هذه الجموع الشاذة كثيراً ما يضيف وجهاً آخر على الوجه القياسي المستعمل فيها، على نحو ما تقدم؛ وهو الأمر الذي يدل على أن المعنى إنما يعدُّ رافداً مهما من روافد الثراء اللغوي بصفة عامة، وطريقاً من طرق الاتساع في استعمال الصيغ الصرفية بصفة خاصة، بما يتيح للشاعر أو الناثر على السواء فرص اختيار ما يحقق غرضه ويلبي حاجته.

٣- أنه يلاحظ أن هذا المسلك في الحمل على المعني في صيغ جمع التكسير إنما يكثر ويغلب في الثلاثي عنه في الرباعي وما زاد عليه. ولعل في هذا ما يؤكد بصورة كبيرة صحة ما ذهب إليه جمهور النحاة والصرفيين من أن التكسير سماعيّ في الثلاثي قياسيّ فيما عداه.

٤- أن الحمل على المعنى يقوم بدور كبير وبارز في تفسير ما شذ أو ندر من صيغ جموع التكسير؛ حتى إن بعض النحاة قد ادَّعَى أن كل ما خالف القياس وخرج على الأصل في هذا الباب إنما هو من باب الحمل على المعنى، قال أبو الحسن بن الوراق بعد أن قدم عدداً من صيغ جمع التكسير المحمولة فيه على المعنى: «وجميع ما يأتي من الجمع مختلفاً خارجاً عن بابه فهو محمول على مثل ما ذكرنا، إلا أنَّا لم نذكر منه إلا القدر الذي ذكرنا لك، على استقصار ذلك في كتاب سيبويه»[٨٠].

٥- أن ثمة ما يدعو بعد الذي تقدم إلى أن نوصي بدراسة أكبر لهذا الموضوع وعلى نحوٍ أوسع وأشمل، تقوم بتتبُّع ظواهره وتقصِّي مسائله وجمع مفرداته؛ حتى تتم الفائدة وتكتمل الغاية بتفسير أكبر قدر ممكن من هذه الجموع الشاذة، وتوجيه خروجها أو عدولها عن الأصل في ضوء المعنى.

هوامش البحث

(١) الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت،٢/٤١١، بتصرف يسير.

(٢) لغة الشعر، دراسة في الضرورة الشعرية، لأستاذنا الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق القاهرة، ط١ ١٩٩٦هـ، ص٧٥، ٧٩ .

(٣) انظر: شرح المفصل، لموفق الدين بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية مصر، ٥/ ٨١ .

(٤) فمن الإغناء بالوضع قولهم في (رِجْل): أَرْجُل، ولم يجمعوه على مثال كثرة، وقولهم في (رَجُل): رِجَال، ولم يجمعوه على مثال قلة. ومن الإغناء بالاستعمال لقرينة مجازاً قوله تعالى:«ثلاثة قروء»(البقرة:٢٢٨). انظر: همع الهوامع، للسيوطي، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية مصر، ٣/٣٤٨، وحاشية الصبان على شرح الأشموني على الألفية، ت: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية مصر، ٤/ ١٧٠ .

(٥) انظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق: د .عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١ ١٩٨٢م، ٤/١٨٧٥ ١٨١٧، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، ١٩٩٥م،٤/٢٧٧ ت ٢٧٨، وهمع الهوامع ٣/٣٤٨ ٣٤٩، وشرح الأشموني ٤/١٧٢ ١٧٣.

(٦) انظر: ديوان ذي الرمة، ت: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، ط١ ٢٠٠٦م، ص١٥٦، ولسان العرب: مادة (نزل).

(٧) البيتان بلا نسبة في: لسان العرب: مادة (لقح)، وتاج العروس: مادة (لقح).

(٨) انظر: شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، ت: محمد نور الحسن وآخرَيْن، دار الكتب العلمية بيروت، ٢/ ٩٥ .

(٩) أسرار العربية لابن الأنباري، ت: فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت، ط١ ١٩٩٥م، ص ٣٠٦، وانظر: علل النحو، لأبي الحسن الوراق، ت: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد الرياض، ص٥٢٢، واللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ت: عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق، ط١. ١٩٩٥م، ٢/ ١٨٣ .

(١٠) انظر: ديوان الهُذَليين، دار الكتب المصرية القاهرة، ط٢ ١٩٩٥م، ٢/ ٩٩ .

(١١) البيت نسب للهذلي في اللسان: مادة (رسل)، وهو غير موجود في ديوان الهذليين.

(١٢) انظر: كتاب العين، للخليل ابن أحمد، ت: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال، مادة (رسل). وانظر أيضاً: تهذيب اللغة، وتاج العروس، ولسان العرب، مادة: (رسل).

(١٣) الخصائص ٢/ ٤١٦ ٤١٧، وانظر: إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي على الحسن بن عبد الله القيسي، ت: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١ ١٩٨٧، ص٤٤٨.

(١٤) إيضاح شواهد الإيضاح ص٢٢٣ .

(١٥) البيت لعمر بن لجأ في إيضاح شواهد الإيضاح ص٢٢٣، وليس في ديوانه .

(١٦) البيت غير منسوب لقائل في المخصص، لابن سيده: كتاب الطير ٢/ ٣٢٥ .

(١٧) انظر: الخصائص ٢/ ٤١٧، وايضاح شواهد الإيضاح ص٢٢٣.٢٢٤، وص٤٤٨، والمخصص لابن سيده: كتاب الطير ٢/ ٣٢٥، ولسان العرب: مادة (جنح) .

(١٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨١٧ وما بعدها، وأوضح المسالك ٤/ ٢٧٨، والهمع ٣/ ٣٤٩ ٣٥٠، وشرح الأشموني٤/ ١٧٤ ١٧٥ .

(١٩) انظر: ديوان الأعشى، ت: د. محمد حسين، مكتبة الآداب مصر، ١٩٥٠، ص٧٣ .

(٢٠) انظر: الكتاب، لسيبويه، ت: عبد السلام هارون، دار الجيل بيروت، ط١، ٣/ ٥٦٨، والمقتضب، للمبرد، ت: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، ٢/ ١٩٦ .

(٢١) انظر: أسرار العربية ص٣٠٥، وعلل النحو ص٥٢١، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٨٠ .

(٢٢) انظر: ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، ت: د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١ ١٩٨٧م، ص١٩١، والخصائص ٣/ ٥٩، وأوضح المسالك ٤/ ٢٧٨ .

(٢٣) انظر: أسرار العربية ص٣٠٤، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٨٠ .

(٢٤) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/ ٩٩، وانظر: علل النحو ص٥٢٢، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/ ١٨٢، ولسان العرب: مادة (ربع).

(٢٥) انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، المكتبة العلمية بيروت، ١/ ٢١٦، ولسان العرب: مادة (ربع) .

(٢٦) سورة الطلاق / آية (٤) .

(٢٧) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٧٨، وتاج العروس: مادة (زند) .

(٢٨) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٨٢٤ ١٨٢٥، وأوضح المسالك ٤/ ٢٨٠، والهمع ٣/ ٣٥٠، وشرح الأشموني ٤/ ١٧٧ ١٧٨ .

(٢٩) انظر: الأصول في النحو، لابن السراج، ت: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣ ١٩٨٨م، ٣/ ٣٣٣، والمخصص لابن سيده: باب ما يذكر ويؤنث ٥/ ١٤٦ .

(٣٠) انظر: ديوان الطرماح، ت: د. عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت، ط٢ ١٩٩٤م، ص١٣٨، ولسان العرب: مادة (سما) .

(٣١) انظر: المخصص لابن سيده: كتاب الأنواء ٢/ ٣٦٢، ولسان العرب: مادة (سما) .

(٣٢) انظر: الصحاح في اللغة للجوهري: مادة (ندا)، ولسان العرب: مادة (ندا) .

(٣٣) انظر: ديوان الشماخ بن ضرار، ت: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة مصر، ١٣٢٧هـ، ص٥٠، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٢٧٨ .

(٣٤) انظر: شعر مرة بن محكان، ت: د. عدنان محمود عبيدات، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد (٩٦)، ص١٣٢ .

(٣٥) انظر: المقتضب ٣/ ٨١، وسر صناعة الإعراب، لابن جني، ت: د. حسن هنداوي، دار القلم بيروت، ١٩٨٥م، ٢/ ٦١٩ ٦٢١، والخصائص ٣/ ٥٢.٥٣، وشرح الشافية للرضي ٤/ ٢٧٧ ٢٧٨، والمخصص لابن سيده: كتاب المقصور والممدود، ٤/ ٤٢٥، ولسان العرب: مادة (ندى)، وتاج العروس: مادة (ندى).

(٣٦) شرح شافية ابن الحاجب للرضي ٤/ ٢٧٨ .

(٣٧) انظر: الكتاب ٣/ ٦١٩، وشرح المفصل ٥/ ٧٤ .

(٣٨) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٨٠، والهمع ٣/ ٣٥١، وشرح الأشموني ٤/ ١٧٩.

(٣٩) النُّمَر: جمع (نُمْرَة)، وهي النكتة من أيّ لونٍ كان. انظر: اللسان: مادة (نمر) .

(٤٠) انظر: لسان العرب: مادة (نمر)، والمحكم لابن سيده (نمر)، وتاج العروس (نمر) .

(٤١) إيضاح شواهد الإيضاح ص٢٢٤، والمخصص لابن سيده: باب الذئاب ٢/ ٢٨٣.

(٤٢) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٨٢، والهمع ٣/ ٣٥٨، وشرح الأشموني ٤/ ١٨٧ ١٨٨ .

(٤٣) انظر: ديوانه ص ١١ .

(٤٤) انظر: ديوان الهذليين ٢/ ٩٠، ولسان العرب: مادة (حشد) و(عزل).

(٤٥) انظر: لسان العرب: مادة (عزل) و(غثر)، وتاج العروس: مادة (عزل) .

(٤٦) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٢٨٢، والهمع ٣/ ٣٥٨، وشرح الأشموني ٤/ ١٨٨.

(٤٧) النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات بن الجزري، ت: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية بيروت، ١٩٧٩م، باب الحاء مع الدال: مادة (حدث) .

(٤٨) انظر: لسان العرب: مادة (حدث)، وتاج العروس: مادة (حدث).

(٤٩) انظر: أوضح المسالك ٤/٢٨٣-٢٨٤، والهمع ٣/٣٥٦-٣٥٧، وشرح الأشموني ٤/١٨٨-١٩٠ .

(٥٠) سورة يوسف: آية (٤٧) .

(٥١) تاج العروس: مادة (عجف)، وانظر: لسان العرب: مادة (عجف)، والمصباح المنير: كتاب العين (عجف) ٢/٣٩٤.

(٥٢) انظر: الكتاب ٣/٦٤٩، والأصول في النحو ٣/٢٧ .

(٥٣) المصباح المنير: كتاب الضاد (ضعف) ٢/٣٦٢، وانظر: لسان العرب: مادة (سقم)، وتاج العروس: مادة (سقم) .

(٥٤) الأَنْوَك: الأحمق، أو العاجز الجاهل، أو العييّ في كلامه، انظر: اللسان: مادة (نوك) .

(٥٥) انظر: المفصل للزمخشري، ت: د.علي بوملحم، مكتبة الهلال بيروت، ط١ ١٩٩٣م، ص ٢٤٤، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/١٤٤-١٤٥، وأوضح المسالك ٤/٢٨١، والهمع ٣/٣٥٩، وشرح الأشموني ٤/١٨٦-١٨٧ .

(٥٦) الكتاب ٣/٦٤٨، وانظر: المقتضب ٢/٢١٩، والأصول في النحو ٣/٢٧-٢٨، وشرح ابن يعيش ٥/٨١، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي ٢/١٢٠، ١٤٤ .

(٥٧) الكتاب ٣/٦٥٠ .

(٥٨) وإن كان الراجح فيهما (فُعَالَى) بضم الفاء وفتح اللام نحو: سُكَارَى. وبهذا تكون أبنية الكثرة أربعة وعشرين وزناً. انظر: أوضح المسالك ٤/٢٩٠، والهمع ٣/٣٦٢ ٣٦٣، وشرح الأشموني ٤/٢٠١-٢٠٣.

(٥٩) شرح الشافية للرضي ٢/١٤٤-١٤٥، بتصرف بسيط، وانظر: الكتاب ٣/٦٤٩ ٦٥٠ .

(٦٠) الكتاب ٣/٦٥٠، وانظر: شرح الشافية للرضي ٢/١٤٦، والمفصل للزمخشري ص٢٤٤.

(٦١) انظر: أوضح المسالك ٤/٢٨٩، والهمع ٣/٣٦٤، وشرح الأشموني ٤/١٩٨ ١٩٩ .

(٦٢) انظر: أوضح المسالك ٤/٢٨١، والهمع ٣/٣٥٤ .

(٦٣) المصباح المنير: كتاب الحاء (حرر) ١/١٢٩، وانظر: لسان العرب: مادة (حرر)، وتاج العروس: مادة (حرر) .

(٦٤) المصباح المنير: كتاب الحاء ١/١٢٩. وانظر: تاج العروس: مادة (حرر).

(٦٥) وقد أورد ابن منظور جمعا مكسّراً لها وهو (نيٌّ)، ثم ذكر أنه نادر. انظر:اللسان: مادة (نوى).

(٦٦) كتاب الألفاظ والأساليب (الجزء الثاني)، إعداد: محمد شوقي أمين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية ١٩٨٥م، ١/٢ .

(٦٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦١، وأوضح المسالك ٤/٢٨٨، والهمع ٣/٣٦٠، وشرح الأشموني ٤/١٩٥.

(٦٨) سورة الأنعام / آية (١٦٥) .

(٦٩) سورة النمل / آية (٦٢) .

(٧٠) شرح المفصل ٥/٥٢، وانظر: شرح الشافية للرضي ٢/١٥٠.

(٧١) الكتاب ٣/٦٣٦، وانظر: شرح المفصل ٥/٥٢ .

(٧٢) شرح الشافية للرضي ٤/١٣٩، وانظر أيضاً: شرح الشافية للرضي ٢/١٥٠، والمصباح المنير: كتاب الخاء (خلف) ١/١٧٨، واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٤٤١، ولسان العرب: مادة (خلف)، والهمع ٣/٣٦٠ .

(٧٣) انظر: الكتاب ٣/٣٦٢، والمقتضب للمبرد ٢/٢٢٠، وأصول النحو ٣/١٦ .

(٧٤) المقتضب ٢/٢٢٠، وانظر: شرح ابن يعيش ٥ / ٥٤ ٥٥ .

(٧٥) الخصائص ١/٣٨١.

(٧٦) السابق ١/٣٨٢، وانظر: لسان العرب: مادة (علم)،

(٧٧) لسان العرب: مادة (شيأ) بتصرف بسيط، وانظر: شرح الشافية للرضي ٢/١٨٨ .

(٧٨) انظر: شرح الأشموني ٤/١٩٥ .

(٧٩) السابق ٤/١٩٦، وانظر: شرح الكافية الشافية ٤/١٨٦١.

(٨٠) علل النحو ص٥٢٢ .

قائمة بأهم المصادر والمراجع

١- أسرار العربية لابن الأنباري، ت: د. فخر صالح قدارة، دار الجيل بيروت، ط١ ١٩٩٥م

٢. الأصول في النحو لابن السراج، ت: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، ط٣ ١٩٨٨م.

٣- أوضح المسالك، لابن هشام، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت لبنان.

٤- إيضاح شواهد الإيضاح، لأبي على الحسن بن عبد الله القيسي، ت: د. محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي بيروت، ط١ ١٩٨٧.

٥- تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، ت: مجموعة من المحققين، دار الهداية مصر، دون تاريخ أو طبعة.

٦- حاشية الصبان على شرح الأشموني، ت: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية مصر .

٧ الخصائص لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت .

٨- ديوان الأعشى، ت: د. محمد حسين، مكتبة الآداب مصر، ١٩٥٠ م .

٩- ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت، ت: د. نعمان محمد أمين طه، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١ ١٩٩٤ .

١٠- ديوان ذي الرمة، ت: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة بيروت، ط١. ٢٠٠٦م.

١١- ديوان الشماخ بن ضرار، ت: أحمد بن الأمين الشنقيطي، مطبعة السعادة مصر، ١٣٢٧هـ .

١٢- ديوان الطرماح بن حكيم، ت: د. عزة حسن، دار الشرق العربي بيروت، ط٢ ١٩٨٧م .

١٣- ديوان الهذليين، بعناية: أحمد الزين، وأحمد زكي العدوي، دار الكتب المصرية القاهرة، ط٢ ١٩٩٥م .

١٤- سر صناعة الإعراب، لابن جني، ت: د حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ط١ ١٩٨٥م.

١٥- شعر مرة بن محكان، ت: د. عدنان محمود عبيدات، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب بدمشق، العدد (٩٦) .

١٦- شرح الأشموني على الألفية، ت: طه عبد الرؤف سعد، المكتبة التوفيقية مصر .

١٧- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي، ت: محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، بدون تاريخ.

١٨- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، ت د.عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، جامعة أم القرى، ط١ ١٩٨٢

١٩- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية مصر .

٢٣- كتاب الألفاظ والأساليب (الجزء الثاني)، إعداد الأستاذ: محمد شوقي أمين، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المطابع الأميرية ١٩٨٥م.
٢٤- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، ت: د عبد الإله النبهان، دار الفكر دمشق، ط١ ١٩٩٥م.
٢٥- لسان العرب، لابن منظور، دار صادر بيروت، الطبعة الأولى .
٢٦- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، ت: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية بيروت، ٢٠٠٠م .
٢٧- المخصص لابن سيده، ت: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي بيروت، ط١ ١٩٩٦م .
٢٨- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للفيومي، المكتبة العلمية بيروت .
٢٩- المفصل للزمخشري، ت: د.علي بوملحم، مكتبة الهلال بيروت، ط١ ١٩٩٣م.
٣٠- المقتضب، للمبرد، ت: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب بيروت، بدون تاريخ. ٣١. النهاية في غريب الحديث والأثر، لأبي السعادات بن الجزري، ت: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية بيروت، ١٩٧٩م .
٣٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي، ت: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، بدون تاريخ.